الأمم المتحدة A/CN.10/PV.193

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
هيئة نزع السلاح

الجلسة ١٩٣
الاثنين، ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إردنشولن . . . . . (منغوليا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

افتتاح الدورة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعلن افتتاح دورة عام ١٩٩٥ الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

بيان من الرئيس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أنه لشرف عظيم حقا أن أرحب بالممثلين في دورة عام ١٩٩٥ الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وأود أن أعرب مرة أخرى عن امتناني لجميع أعضاء الهيئة على ما أسبغوه عليّ وعلى بلدي من الشرف بانتخابي لإدارة مداولاتنا هذا العام. كما أتوجه بشكري الخاص الى مجموعة الدول الآسيوية لترشيحي لشغل المنصب المنطوي على بالغ المسؤولية.

ونيابة عن الهيئة، يسرني أن أشيد بسلفي السفير مونغبي ممثل بنن وأعضاء هيئة مكتبه على ما أبدوه من التفاني والمهارة في إدارة مفاوضاتنا خلال العام المنصرم.

كما أرحب بالسيد دافيتش، مدير مركز شؤون نزع السلاح، والسيد كيوتشنغ لين، أمين الهيئة، اللذين ستظل مؤازرتهما وخدمتهما للهيئة - كما كانتا دائما - أساسيتين بالنسبة لنجاح الدورة.

وتبدأ هيئة نزع السلاح دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٥ أعمالها في لحظة مواتية للغاية في تاريخ نزع السلاح. ذلك أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، الذي اختتم منذ فترة وجيزة، اتخذ، على الرغم من كل الظروف المتقلبة التي واجهتها مقررات سيكون لها دون شك أثر هام على عملية نزع السلاح برمتها. ومن المأمول أن تشكل المقررات الثلاثة المترابطة - الخاصة بمبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وبتعزيز العملية الاستعراضية للمعاهدة، وبتمديدها الى أجل غير مسمى - أساسا مناسبا للتنفيذ الفعال والشامل للمعاهدة، بما يقرب العالم من الهدف النهائي المتمثل في تحقيق وقف

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178 وستصدر التصويبات بعهد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن.

ومع ذلك، فإن النجاح العام لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥ ينبغي ألا يحجب رؤيتنا بتوقعات مفرطة في التفاؤل، خاصة في ضوء عدم تمكن الأجهزة الرئيسية للمؤتمر من التوصل الى اتفاق على استعراض العمل بالمعاهدة في عدد من المجالات الحيوية. ومع ذلك، تعتقد الرئاسة أنه قطع شوط طويل أثناء المؤتمر، يؤمل أن يكون له أثر ايجابي على أعمال فريقنا العامل الأول الذي يتناول نزع السلاح النووي. ويحدوني الأمل في أن نتمكن، بالمثابرة والجهود المستمرة المقترنة بحسن النية والاستعداد اللازمين لتحقيق توازن مناسب، من اختتام عملنا الخاص بهذا البند هذا العام.

وتواصل هيئة نزع السلاح القيام للعام الثاني على التوالي، بمناقشة البند الخاص بنقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مع الإشارة بوجه خاص الى قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. ويحدو الرئاسة الأمل في أن تحرز الهيئة هذا العام التقدم الملموس بشأن هذه المسألة الهامة، مستندة الى مداولات الفريق العامل وأوراق العمل المقدمة من قبل رئيسه ومن جانب مختلف الوفود.

أما البند الثالث الذي ستتناوله هيئة نزع السلاح هذه الدورة، فهو استعراض اعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح. واسمحوا لي أن أعرب عن أملي في أن تؤدي النتيجة التي يسفر عنها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها الى التيسير الكبير لاستعراض منتصف المدة الذي من المقرر أن ينجز خلال هذه الدورة.

ولدينا جدول أعمال حافل ومعقد علينا أن نتناوله في دورة أقصر مدة هذه المرة. وغني عن البيان أن الدورة المقصرة ستتطلب جهودا مضاعفة من جانب جميع الوفود إذا ما أردنا إنجاز عملنا في الوقت المناسب.

وستبذل الرئاسة قصارى جهدها للاختتام الناجح لهذه الدورة، وأتعهد بتقديم دعمي وتعاوني لجميع زملائي في المكتب، ولا سيما رؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة الذين يقع على عواتقهم الجزء الأعظم من عبء عملنا.

وستكون مهمتنا أيسر كثيرا بفضل تفاني وكفاءة موظفي الأمانة العامة الذين سيعتمد عليهم المكتب، بل سنعتمد عليهم جميعا، اعتمادا كبيرا.

إن سنة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، ان كان لها أن تبشر بحلول مرحلة تحول، تحتاج الى القيادة السياسية الواضحة الرؤية والشجاعة التي لا تهتز، وقبل كل شيء الإرادة السياسية وأنني لعلى اقتناع بأن هيئة نزع السلاح يمكنها أن تسهم، وستسهم فعلا، في الجهود التي يبذلها المجتمع العالمي باسم السلم والرخاء ونزع السلاح.

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن الهيئة ترغب في إقرار جدول الأعمال المؤقت لهذه الدورة، حسبما ورد في الوثيقة A/CN.10/L.36.

أقر جدول الأعمال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٠ اعتمدت بتوافق الآراء نصا لبرنامج الاصلاح المعنون "طرق ووسائل تحسين أداء هيئة نزع السلاح (A/CN.10/137). إن تنفيذ برنامج الاصلاح هذا تجلى على النحو الواجب في الترتيبات التنظيمية التي وضعت للدورة الموضوعية الراهنة في الدورة التنظيمية للهيئة. وهذه الترتيبات تضمنت: أولا، إقرار جدول الأعمال المؤقت؛ ثانيا، انشاء ثلاثة أفرقة عاملة، كل فريق معني ببند من بنود جدول الأعمال الموضوعية الثلاثة؛ ثالثا، تعيين رؤساء الأفرقة العاملة؛ رابعا، اتخاذ قرار بشأن موعد انعقاد الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥ ومدتها؛ خامسا، وضع برنامج عام للعمل للدورة الحالية.

ومع ذلك، ما زال العمل جاريا بشأن مسألة تعيين رئيسي الفريقين العاملين الأول والثالث. أما بالنسبة للفريق العامل الأول فقد أبلغني رئيس مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن السفير لويس فالنسيا رودريغيز، الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة، قد رشح لمنصب رئيس ذلك الفريق المعني بالبند ٤ من جدول الأعمال، المعنون "عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين بهدف إزالة الأسلحة النووية".

وبناء على ذلك، وما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن هيئة نزع السلاح ترغب في تعيين السفير فالنسيا رودريغيز ممثل اكوادور رئيسا للفريق العامل الأول.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وعلاوة على ذلك أبلغني وفد نيجيريا أن السفير ابراهيم غمباري قد رشحته حكومته لمنصب رئيس الفريق العامل الثالث المعني بالبند ٦ من جدول الأعمال، المعنون "استعراض اعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح" وهو المنصب الذي خصصته المجموعة الافريقية فعلا لنيجيريا. وعليه، سأعتبر أن هيئة نزع السلاح ترغب في تعيين السفير غمباري رئيسا للفريق العامل الثالث.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتقدم بتهانئي الحارة للسفير فالنسيا رودريغيز ممثل اكوادور، والسفير غمباري ممثل نيجيريا على تعيينهما رئيسين للفريقين العاملين الأول والثالث.

وفضلا عن ذلك، أود أن أبلغ الهيئة أن رئيس مجموعة دول أوروبا الشرقية رشح بولندا وبيلاروس لمنصبي نائبي رئيس الهيئة لعام ١٩٩٥. وبالتالي، فإذا لم أسمع أي اعتراض سأعتبر أن الهيئة ترغب في انتخاب بولندا وبيلاروس نائبين لرئيس الهيئة بالتزكية.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنظر الى الوقت المحدود المتاح للهيئة كان هناك تفاهم عام حول ضرورة اجراء تبادل عام محدود للآراء، يسمح للوفود بالإدلاء ببيانات بشأن أي بند من بنود جدول الأعمال أو جميعها. وقد خصصت لهذا الغرض جلستان، كما يتبين من البرنامج العام للعمل والجدول الزمني الأسبوعي. وأود أن أحث الوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات عامة أن تسجل أسماءها في قائمة المتكلمين بأسرع ما يمكن. وستقفل قائمة المتكلمين الساعة ١٣/٠٠ بعد ظهر اليوم.

وإذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن الهيئة ترغب في العمل على هذا النحو.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفيما يتعلق بتخصيص الوقت لكل بند من بنود جدول الأعمال، سيطبق مبدأ المساواة والمرونة للأغراض العملية؛ وستصدر الأمانة جدولا زمنيا أسبوعيا لبرنامج العمل أثناء الدورة، مع مراعاة احتياجات كل هيئة من الهيئات الفرعية، حسبما يتضح من خلال التشاور مع رؤساء الأفرقة العاملة.

ولعل الأعضاء يذكرون أنه كان مفهوما، في دورتنا التنظيمية، أن البند ٤ المتعلق بنزع السلاح النووي والبند ٦ الخاص باستعراض اعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح سيختتم النظر فيهما في دورة عام ١٩٩٥. وفي هذا الصدد، تجدر ملاحظة أن الوثيقة المعنونة "طرق ووسائل تحسين أداء هيئة نزع السلاح تنص على أنه:

"إذا لم يتسن التوصل الى اتفاق بشأن بند محدد من جدول الأعمال، ينبغي أن يتضمن تقرير الهيئة بيانا مشتركا، أو موجزا للأعمال يقدمه الرئيس ويعرض فيه آراء ومواقف مختلف الوفود، لا سيما فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال التي يتعين وقفها لفترة من الوقت". (A/CN.10/137، الفرع ٣،

الفقرة ٤)

ومن المتوقع، إذن، أن يكون عبء عمل الفريقين العاملين الأول والثالث أكثر ثقلا. وأود أن أناشد جميع الوفود أن تبذل كل جهد ممكن لكي تنفذ بأمانة أحكام برنامج الاصلاح الذي اعتمد بتوافق الآراء، وأن تنهي نظرها في البندين ٤ و ٦ حسبما كان مقررا.

وعلاوة على ذلك، قد يكون من المستصوب، بالنظر الى أنه سيتعين اختتام النظر في بندين هذا العام، أن تناقش الدول الأعضاء المواضيع التي يحتمل ادراجها في جدول أعمال هيئة نزع السلاح في العام القادم. وأعتزم، في هذا الصدد، أن أعقد اجتماعا للجنة الجامعة يوم الاثنين الموافق ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٥.

ولعل الأعضاء يذكرون أن برنامجا عاما للعمل (A/CN.10/1995/CRP.1) للدورة بأكملها قد تم الاتفاق عليه وتعميمه باعتباره جدول زمنيا ارشاديا لأعمال الهيئة، مع امكانية إدخال تعديلات إضافية إذا استلزم الأمر. وقد قامت الأمانة العامة بإعداد وتوزيع الجدول الزمني لأعمال الأسبوع الأول للدورة. وحسبما أشرت من قبل، فإن هيئة المكتب ستبت في برنامج عمل الأسبوع الثاني، بالتشاور مع رؤساء الأفرقة العاملة، قبل نهاية الأسبوع الأول.

وأود أن أناشد جميع أعضاء هيئة نزع السلاح أن يواظبوا على حضور جميع الجلسات المقررة للهيئة في الوقت المحدد، بغية الاستفادة قدر المستطاع من موارد المؤتمرات المتاحة.

وفيما يتعلق بوثائق الدورة الراهنة، أود أن أوضح أن تقرير هيئة نزع السلاح الى الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة (A/49/42) والوثائق المذكورة في ذلك التقرير، ولا سيما ورقة الرئيس الواردة في مرفقه ستكون بمثابة وثائق معلومات أساسية هامة لهذه الدورة.

ولا شك أن التقارير السابقة الصادرة عن الهيئة ستكون أيضا مفيدة كمرجع. وبما أن هناك ثلاثة -بنود ستكون موضوع مداولات مكثفة في هذه الدورة ولا سيما البند ٦، الذي هو بند جديد - قد يعرض على الهيئة عدد من أوراق العمل التي تقدمها الوفود بشأن تلك المواضيع. وأود أن أحث تلك الوفود على تقديم أوراقها الى الأمانة في أسرع وقت ممكن بغية تجهيزها.

وكما كانت الحال في الأعوام الماضية، يرحب بحضور المنظمات غير الحكومية، بصفة مراقبين، للجلسات العامة وجلسات اللجنة الجامعة التابعة لهيئة نزع السلاح.

وبعدما نظرنا الآن في مختلف أوجه تنظيم أعمال الدورة، أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات عامة بشأن مختلف المواضيع الواردة في جدول الأعمال في هذه المرحلة.

تبادل عام للآراء بشأن البنود الموضوعية الثلاثة المدرجة في جدول الأعمال

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن ارتياحي لرؤيتكم، سيدي، أنتم الدبلوماسي الذي يتمتع بمهارات وخبرة في مجال نزع السلاح، رئيسا لهيئة نزع السلاح. وبإمكانكم أن تعولوا على التعاون الكامل للوفد البرازيلي.

وتنعقد هذه الدورة لهيئة نزع السلاح في وقت مناسب بصورة خاصة لتقييم إنجازاتنا وما يواجهنا من تحديات، ولوضع خطط للمستقبل. وعام ١٩٩٥ ليس عام الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة فحسب. إنه يصادف أيضا الذكرى السنوية الخمسين لحدث مشؤوم ألا وهو إدخال الأسلحة النووية واستعمالها، التي كانت إزالتها الهدف الرئيسي للقرار الأول بالذات للجمعية العامة، وهو القرار ١ (د-١) المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦. وستكون هذه الدورة لهيئة نزع السلاح الفرصة الأولى لقيام محفل متعدد الأطراف ببحث عدد كبير من مسائل نزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي، بعد أن اختتم قبل بضعة أيام مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها.

ولقد تتبع وفد البرازيل المراقب عن كثب وباهتمام كبير المسائل الهامة التي نوقشت خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، والتي تتصف بأهمية كبرى بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر باختصار جوهر آراء البرازيل بشأن منع الانتشار ونزع السلاح النوويين.

إننا نرى أن المجتمع الدولي بإمكانه، عن طريق القيام بسلسلة من الجهود المتضافرة، أن يزيد من تطوير نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونحن نعتزم أن نساهم في وضع نظام لمنع الانتشار يكون شاملا ومتوازنا قدر الإمكان.

والتزام البرازيل بمنع الانتشار النووي لا يقبل الجدل. فالمجتع البرازيلي، عن طريق ممثليه المنتخبين، قرر في عام ١٩٨٨ أن يدرج في دستوره الحكم القائل بأنه لن يسمح بالحصول على الطاقة النووية إلا للأغراض السلمية. وعلى الصعيد الدولي، فإن عدم حيازتنا للأسلحة النووية يضمنه اتفاق غوادالاخارا لعام ١٩٩١ مع الأرجنتين، والاتفاق الرباعي الأطراف بشأن الضمانات الشاملة الموقع بين البرازيل والأرجنتين والوكالة البرازيلية الأرجنتينية للتدقيق في المواد النووية وتحديدها والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعاهدة تلاتيلولكو. ونحن نتوقع أن يبدأ في المستقبل القريب نفاذ معاهدة تلاتيلولكو في كل منطقة تطبيقها. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب ترحيبا خاصا، بالنيابة عن البرازيل، بالقرار الأخير الذي اتخذته الحكومة الكوبية بالتوقيع على معاهدة تلاتيلولكو.

أما الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي دخلت في اتفاقات من قبيل معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة تلاتيلولكو فهي تتخلى بوضوح عن حيازة أشد الأسلحة تدميرا. وهي جميعها تقبل بضمانات كافية بهذا الشأن. وفي المقابل، يتعين إعطاؤها ضمانات ملزمة قانونا ـ من قبيل الضمانات المعطاة بموجب البروتوكول الثاني لمعاهدة تلاتيلولكو ـ ومفادها أنه الى حين تحقيق نزع السلاح النووي، لن يتعرض أمنها الوطني للخطر بفعل استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

وبعد تمديد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير مسمى، ينبغي أن تقع المسؤولية الرئيسية على تلك الدول التي تحظى بامتلاك الأسلحة النووية والتي تتحمل العبء المرتبط بذلك الامتلاك. ولقد قبلت تلك الدول الالتزام القانوني بمتابعة المفاوضات من أجل نزع السلاح النووي بحسن نية حتى يتحقق هذا الأمر في نهاية المطاف. وفي هذا السياق، أحاط وفد بلدي علما ببيان نائب رئيس الولايات المتحدة غور أن المعاهدة لم توجد فئة دائمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ويتوقع المجتمع الدولي ككل أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير واسعة النطاق لنزع السلاح. والالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب ترجمتها فورا الى أفعال. وفي رأي الوفد البرازيلي أن المداولات التي يجريها الفريق العامل بشأن البند ٤ من جدول الأعمال عن عملية نزع السلاح النووي، يجب توجيهها نحو المستقبل. وينبغي ألا نضيع وقتنا بتكرار النقاش اللاذع بشأن ما تحقق أو ما لم يتحقق حتى الآن. ويجب علينا أن نركز على ما يمكن أن نفعله من أجل تحقيق نزع السلاح النووي في أسرع وقت ممكن.

وفي هذا السياق، نرحب باعتماد الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار للنقطتين ٣ و٤ من مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، اللتين تتضمنان، في جملة أمور، اعتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بذل جهود منتظمة ومستمرة من أجل خفض الأسلحة النووية عالميا، بهدف إزالة هذه الأسلحة في نهاية المطاف.

وبإمكاننا أن نركز، إذن، على الخطوات الوسيطة التي ستكون ضرورية لتحقيق هذا الهدف المشترك. ويزداد الاتفاق اتساعا فيما يبدو بشأن العديد من هذه الخطوات، من قبيل مواصلة الامتثال لمعاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح القائمة؛ وتوفير الدول الحائزة للأسلحة النووية لضمانات أمنية ملزمة قانونا حسبما ينص عليه قرار الجمعية العامة ٤٩/٧٣؛ وتصديق الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية

الهجومية والحد منها؛ والتدابير الآيلة الى زيادة الشفافية في التسلح النووي ومخزونات المواد الانشطارية؛ والتدابير الآيلة الى كفالة عدم عكس مسار التخفيضات الراهنة للأسلحة النووية؛ والتفاوض في شأن المزيد من تخفيضات الأسلحة النووية، بمشاركة كاملة من قبل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ ومعاهدة للحظر الشامل للتجارب، من دون استثناءات أو فجوات، تمنع جميع التجارب النووية في جميع البيئات والى الأبد؛ ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي ينبغي أن تحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض تفجيرية، ومن ثم التجميد والتخفيض التدريجي لجميع المخزونات العسكرية والمخزونات التي لا ضمانات لها؛ والانضمام إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتقيد دول تلك المناطق بالتزامات إقليمية أخرى بشأن جعل المناطق لا نووية وانضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية الى البروتوكولات ذات الصلة.

ويثبت عدد من المناطق في العالم عمليا أن من الممكن تصريف الشؤون الدولية دون الاعتماد على الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، من الممكن حقيقة أن تتمكن معاهدات تلاتيلولكو، وراروتونغا وأنتاركتيكيا، بالإضافة الى منطقة السلم والتعاون، في جنوب الأطلسي ومعاهدة اعتبار جنوب الأطلسي منطقة لا نووية وغيرها من المعاهدات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية لا يزال يتعين إبرامها، من أن تزيل المخاطر المصاحبة للأسلحة النووية من منطقة واسعة تغطي ما يزيد على نصف سطح الكرة الأرضية، بما في ذلك النصف الجنوبي من الكرة الأرضية بأكمله. وتكمن النتيجة المشجعة لهذه العملية في اعتراف المجتمع الدولي بأن نصف الكرة الأرضية الجنوبي منطقة خالية من الأسلحة النووية. وينبغي لهيئة نزع السلاح أيضا أن تدرس عدة اقتراحات بناءة أخرى من قبيل الاقتراحات الواردة في القرار ٧٥/٤٩ هاء بشأن الحد من التهديد النووي خطوة خطوة.

وفيما يتعلق بالبندين الآخرين المدرجين في جدول أعمالنا، فإن الوفد البرازيلي سيقدم إسهامه في سياق الأفرقة العاملة ذات الصلة. وفيما يتعلق بالبند ٥ من جدول الأعمال، يمكن لورقة العمل التي قدمها الرئيس بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، التي أعدت العام الماضي تحت إشراف السفير لويس فيرناندو خراميو، ممثل كولومبيا، أن توفر أساسا ممتازا لأعمالنا. وفيما يتعلق بالبند ٦ من جدول الأعمال، فإن وفد بلدي على استعداد للتعاون بصورة بناءة وعملية بشأن استعراض إعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح.

السيد بويرنومو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أعبر عن السرور العظيم الذي يشعر به وفدي إذ يراكم في منصب الرئاسة تديرون مداولاتنا. ونحن على ثقة بأن الهيئة في ظل رئاستكم ستتمكن من إحراز التقدم الموضوعي خلال هذه الدورة. وأود أيضا أن أتقدم بالتهاني الخاصة الى سائر أعضاء المكتب بمناسبة انتخابهم.

لا يمكن لأحد أن ينكر أن أهم قضية تواجه العالم اليوم هي مسألة إزالة الأسلحة النووية وتحقيق نزع السلاح النووي. وقد سبق لأندونيسيا أن أكدت في هذا المحفل ومحافل أخرى على الضرورة الملحة للشروع في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن هذا المسألة، الأمر الذي هو المسؤولية المشتركة لجميع الدول؛ ومن شأن هذه المفاوضات تفصيل مراحل نزع السلاح النووي بما في ذلك مسؤوليات الدول الحائزة للأسلحة النووية ودور الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في هذه الجهود. ونؤكد، في الوقت ذاته، على الحاجة الى انتهاج نهج شامل يتألف من مجموعة من التدابير شاملة، تدعم بعضها بعضا، ويجري في إطارها السعي الى نزع السلاح النووي.

وتتطلب عملية نزع السلاح النووي بالضرورة توخي الحكمة والواقعية في نهجها، كما تتطلب جهودا متواصلة بناء على اقتراحات محددة. لذلك أيد وفدي أيضا برنامجا شاملا لنزع السلاح النووي في ظل إطار مرحلي ومحدد زمنيا. ومن شأن ذلك أن يتضمن بالضرورة إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب الأمر الذي تحث عليه الغالبية الساحقة من الدول. ومن شأن ذلك أن يبين رمزيا وعمليا، الاعتراف بأنه لا يمكن تحقيق الأمن الدولي عن طريق السعي الدائم للحصول على الأسلحة المتطورة. ومن العناصر الحيوية أيضا

الإبرام المبكر لمعاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ودولية ويمكن التحقق بفعالية من الامتثال لها، تحظر إنتاج وتخزين المواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية، لإظهار اعترافها بالتزاماتها، أن تبدأ المفاوضات بشأن إجراء تخفيضات عميقة أخرى يكون من شأنها وضع جدول زمني لإزالة جميع الترسانات النووية.

إن وجود الأسلحة النووية وتطويرها نوعا وكما يعرضان للخطر على نحو مباشر وأساسي المصالح الأمنية الحيوية للدول النووية وغير النووية على السواء. ومن المسلم به أن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على بقاء البشرية. وتضفي الحالة الدولية الراهنة المزيد من المصداقية على المطالب الطويلة العهد للغالبية الساحقة من الدول الأعضاء باتخاذ المزيد من التدابير العاجلة من أجل إزالة الأسلحة النووية. وحسبما جاء في إعلان الاجتماع الوزاري الذي عقدته بلدان عدم الانحياز في باندونغ في الشهر الماضي، لا يوجد في فترة ما بعد الحرب الباردة مبرر ـ لو كان أي مبرر قد وجد فـــي وقت من الأوقات ـ للاحتفاظ بالترسانات النووية ناهيك عن استحداث أسلحة جديدة تعرض البشرية للخطر.

كذلك يجعل ظهور الأسلحة النووية من واجب المجتمع الدولي القيام باستعراض وإعادة تقييم جماعيين للصلة بين التسلح والأمن. ففي العصر النووي يتمثل النهج الصحيح في اتباع نظام شامل ومستقر للأمن الدولي في إطار الأمم المتحدة. إذ لا يمكن ضمان الأمن العالمي إلا عن طريق الإزالة التامة للأسلحة النووية.

ولما كان من المتوقع أن تنتهي الهيئة من النظر في هذا البند من جدول الأعمال خلال هذه الدورة، يعتقد وفدي أنه سيكون من الممكن استكمال المبادئ التوجيهية والتوصيات، ومن ثم توفير زخم إضافي للجهود الرامية الى تخفيض التسلح النووي ومن ثم الإسهام في هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية.

وما فتئت مسألة عمليات نقل الأسلحة تشكل منذ وقت طويل عنصرا حيويا في المسائل السياسية والعسكرية العالمية. وتمثل حيازة كميات كبيرة من الاسلحة التقليدية إساءة استخدام غير معقولة لموارد نادرة. وفي هذا الصدد، مافتئنا نرى منذ وقت طويل أن توفر معلومات ذات الصلة يشكل مطلبا ضروريا لتبديد الخوف وتشجيع انتهاج سياسات عسكرية تتسم بقدر أكبر من الصراحة وتسهيل عملية نزع السلاح. ونعترف أيضا اعترافا تاما بضرورة كبح انتاج الأسلحة وعمليات نقلها، نظرا للانتشار العالمي للأسلحة التقليدية وتزايد الإنفاق عليها، وذلك دون المساس بالحاجة الى كفالة قدرات الدفاع عن الذات للدول كافة.

وتتخذ مسألة نقل الأسلحة وحيازتها بشكل غير مشروع أبعادا مقلقة كما أن لهذه المسألة تشعبات عميقة. إذ لم يعد من الممكن تجاهل معاناة السكان المدنيين والنتائج المدمرة الأخرى. ومما لا يقل إزعاجا ما قد تؤدي اليه عمليات النقل والحيازة هذه من زيادة زعزعة الاستقرار الوطني وفقد السلام الإقليمي والأمن الدولي. لذلك هناك حاجة مستمرة الى إلقاء نظرة مشتركة على هذه المشكلة بغية التركيز على طرق ووسائل تحقيق توافق الآراء الدولي.

وفي هذا السياق، يعتقد وفدي أن سجل الأسلحة التقليدية لا يمكن أن يتناول الطابع السري لتلك الأنشطة، ويتطلب اتخاذ إجراءات وتدابير أكثر تضافرا وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمناطق التي تعصف بها الصراعات ومن بين هذه الإجراءات والتدابير التحكم بشكل أكثر فعالية في التسلح الوطني وسياسات التصدير والاستيراد؛ وزيادة التنسيق على كل من المستوى دون الإقليمي والإقليمي والعالمي، وتحقيق التوافق بين القوانين والأنظمة ذات الصلة، وتدابير الإنفاذ.

وأخيرا يعتقد وفدي أن الفرصة أصبحت متاحة الآن، بفضل التحولات الجارية في المناخ السياسي العالمي، لتحقيق الأمن في مستويات تسلح أدنى. ومن ثم هناك حاجة واضحة وملحة، وقد مر نصف العقد الثالث لنزع السلاح، الى إعادة تقييم تفكيرنا ونهجنا فيما يتصل بنزع السلاح. إن إعلان التسعينات للعقد الثالث لنزع السلاح بمقتضى قرار الجمعية العامة ٦٢/٤٥ ألف يدعو الى معالجة طائفة وعميقة من

مسائل نزع السلاح، ويستهدف التعجيل بعملية نزع السلاح.

ولقد شهدنا، بعد أن بلغنا منتصف العقد، إبرام معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ومعاهدتي تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها، واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ والاتفاقات الخاصة بخفض الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة والتمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار.

وشهدت هذه الفترة أيضا عملية تحول تدريجي للهياكل العسكرية. ونحن نرحب بتوسيع نزع السلاح وتعميقه: فبدلا من الاكتفاء بمجرد تنظيم الأسلحة وسباق التسلح، تتضمن الاتفاقات الآن تدمير الترسانات الموجودة وتحديد الانتاج في المستقبل.

غير أن المجتمع الدولي لم يتمكن، في كثير من مجالات التسلح الحيوية الأخرى، لا من التقدم بمبادرات ولا من إحراز نجاح ملموس. فلا يزال نزع السلاح النووي بعيدا عن متناولنا مثلما كان في الماضي، وهو ما ثبت أثناء مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها الذي اختتم للتو. والتحسن النوعي في قدرات الأسلحة النووية مستمر دون هوادة. والتقدم في إنشاء مناطق سلم مازال بعيد المنال. كما أن قصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية مازال موضع شك. وفي الوقت ذاته، مازال يتعين التصدي على نحو تام للتهديدات الأمنية غير العسكرية. ومختصر القول إن الأهداف السامية المحددة للعقد الثالث لنزع السلاح لو استمرت بهذه الوتيرة فستظل بعيدة عن التحقيق، ونحن نطالب بمظافرة الجهود لتحقيقها.

وفي هذه الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس المنظمة، يتعين علينا جميعا أن نلتزم بزيادة تعزيز فعالية الآليات والإجراءات المستخدمة في عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف لتناول مجموعة المسائل التي تواجه المجتمع الدولي. ويؤيد الوفد الاندونيسي تأييدا راسخا الرأي بأن هيئة نزع السلاح يمكن أن تسهم إسهاما بناء في التقدم صوب هدف نزع السلاح النووي، ويعتقد أنه يجب التأكيد على أهمية عمل الهيئة. ونتعهد بتقديم دعمنا المستمر في مساعينا المشتركة لتعزيز دور الهيئة في جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف.

السيد جرسويسكي (كندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن أتقدم بخالص التهاني لكم، سيدي، وأعدكم وأعد أعضاء المكتب بدعم الوفد الكندي وتعاونه التام في اضطلاعكم بعمل هيئة نزع السلاح الهام عبر السنتين التاليتين.

وقد حقق المجتمع الدولي في الأعوام الأخيرة مكاسب مثيرة للإعجاب في مجال نزع السلاح. والاتفاقات على تحديد انتشار العديد من أنماط الأسلحة يجري التوصل اليها بتواتر أسرع من أي وقت مضى. ومن بين التطورات الهامة الأخرى أننا أكملنا اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأوجدنا سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ومددنا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في المستقبل - وهذه كلها في الأعوام الخمسة الماضية.

واليوم، نتطلع قدما صوب إكمال معاهدة للحظر الشامل للتجارب في عام ١٩٩٦، وتعزيز اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية، والتفاوض بشأن معاهدة الوقف وتنشيط الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة. وفي عام ١٩٩٧، سنشرع في استعراض معزز لمعاهدة عدم الانتشار، وسنكون هذه المرة مسلحين بمبادئ وغايات واضحة.

وفي الاسبوعين القادمين، ستنظر هيئة نزع السلاح في ثلاثة بنود، كل منها يتسم بأهمية خاصة. والبند الأول، نزع السلاح النووي، سينظر فيه للمرة الأخيرة. ومن المفيد أن نختتم النظر في هذا البند الآن وقد اتخذ القرار البالغ الأهمية بتمديد معاهدة عدم الانتشار، وبعد أن رسم المؤتمر، الذي اختتم للتو، طريق المستقبل. وهذا المؤتمر الذي حضره عديدون منا، كان تجربة مفيدة وباعثة للحيوية أكدت من جديد التزام كندا بنزع السلاح النووي. ولذلك فإن هيئة نزع السلاح بشأن هذا البند يمكنها الآن أن تقوم الكلمة الأخيرة وتنهي نظرها فيه.

وسيوفر لنا البند الخاص بإعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح فرصة لا لاستعراض

إنجازاتنا حتى الوقت الحاضر فحسب، بل أيضا للنظر إلى المستقبل بأسلوب منهجي.

أما البند الثالث، وهو الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، فسنواجه فيه التحدي الأكبر. ولا شك في أن هذا الموضوع هام، غير أن من المؤسف أنه استنفد حتى الآن الكثير من وقتنا في مناقشة ما إذا كان ملائما أن تنظر الهيئة في هذا الموضوع، وهو أمر مؤسف ولكن ربما لا مفر منه.

ولهذا لا تزال لدي أسئلة حول ما إذا كان النظر في هذا البند يجب أن تقوم به هذه الهيئة أم غيرها. ومع ذلك، لا تساورني أي شكوك في جدية هذه المسألة أو الحاجة الماسة إلى معالجتها. وبعد أن قلت ذلك، فإن وفدي على استعداد للنظر في المقترحات المقدمة بشأن هذا الموضوع.

وأعتقد أن المناقشات في الاسبوعين القادمين ستكون شيقة ومجزية. ويتطلع وفدي إلى العمل التفصيلي الذي سيجري في كل فريق من أفرقة العمل.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الوفد النيجيري يهنئكم بحرارة بالغة، سيدي، على انتخابكم بالإجماع لرئاسة مداولاتنا في هذه الدورة. ويسرنا أن نعمل تحت توجيهكم القدير، ونؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم. ووفدي على يقين من أن هذه الدورة ستسفر، تحت قيادتكم، عن نتيجة ناجحة للغاية.

وهناك ثلاثة بنود على جدول أعمال هيئة نزع السلاح، ليس من بينها أي بند جديد علينا. وعلاوة على ذلك، تمكنا من إحراز تقدم هام في الأيام القليلة الماضية، عندما أصبح أهم اتفاق متعدد الأطراف لنزع السلاح القاعدة الدائمة التي ترشد سلوك الدول في أصعب مجالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وآراء وفدي بشأن البنود المدرجة على جدول أعمالنا تم الإعراب عنها بالتفصيل في المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم الانتشار. ولكننا نعتقد أن المرونة التي أبدتها دول عديدة بل والتضحيات التي قدمتها دول أخرى بمواصلة احترام تلك القاعدة لسلوك الدول، ولا سيما في مجال تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح، بالرغم من اختلافاتها بشأن النهج الذي يتوجب اتباعه، ينبغي أن تحفز جميع الدول على التخلي عن المواقف المصلبة بشأن مسائل نزع السلاح الهامة بغية تعزيز أمن جميع الدول، الكبيرة والصغيرة، النووية وغير النووية على حد سواء.

ولهذا فإننا نتوقع أن نرى، في هذه الدورة لهيئة نزع السلاح، تغيرات إيجابية في المواقف من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، وجميع الدول المتقدمة النمو إزاء المسائل المتصلة بأمن الدول النامية. ويجب ألا يعرقل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الحيوية المدرجة على جدول أعمالنا.

وبقرار الأغلبية لصالح التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار وبإعادة التأكيد على هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية في نهاية المطاف، يتعين على هيئة نزع السلاح أن تؤكد من جديد إلتزام الدول بالتنفيذ التام لأحكام معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك المادة البالغة الأهمية الخاصة بنزع السلاح النووي في موعد مبكر. ويجب التسليم برغبة جميع الدول في إيجاد آلية فعالة لكفالة إحراز مزيد من التقدم الملموس في مجال نزع السلاح النووي، وترجمة تلك الرغبة إلى وثيقة توافقية بغية تعزيز عالمية المعاهدة التي تقوم حاجة ماسة اليها. إن عالمية المعاهدة والتوزيع العادل للواجبات والمسؤوليات بين الدول الأطراف فيها يشكلان الأساس الوحيد الذي يمكن أن يبنى عليه القانون الدولي السليم الذي يحكم نزع السلاح النووي.

وبالإضافة إلى ذلك، نحث بقوة على إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب دون مزيد من التأخير. وبالمثل، ينبغي أن يكون هناك وقف لإنتاج وتخزين المواد الإنشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة.

في الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح، عندما بدأنا المداولات بشأن بند نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، أعربنا عن الرأي بأن الحاجة تقوم ليس فقط إلى عدم تحديد مناقشتنا بعمليات النقل غير المشروع، وإنما أيضا إلى بحث عمليات النقل بطريقة

كلية، لأن الخط الفاصل بين عمليات النقل المشروعة وعمليات النقل غير المشروعة ليس محددا بوضوح فعلا. وأعربت دول أخرى كثيرة عن ذلك الرأي. ونأمل أن تراعى هذه الآراء في عملنا في هذه الدورة ونحن نشرع في العمل في تحقيق المواءمة بين المعايير الوطنية المختلفة لتصدير واستيراد الأسلحة. ونتوقع أيضا أن تحيط الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين علما بالقرارات المتعلقة بنقل الأسلحة.

فيما يتعلق بالبند الموضوعي الثالث المتعلق باستعراض اعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح، ترى نيجيريا أن تقدما هاما أحرز في تحقيق الأهداف المحددة في الاعلان، لكن هناك الكثير الذي يتعين إنجازه من الآن وحتى نهاية العقد. وأن الفرص المتاحة أمام التعاون العالمي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح كثيرة ويجب أن نستخدمها استخداما تاما. وفي هذا الشأن، نود أن نرى الفريق العامل وهو يحدد المزيد من طرق التحقيق الكامل الأهداف الواردة في الإعلان، والتي يجب أن يقدمها، إذا أمكن لمزيد من الدراسة في الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، المخطط عقدها عام ١٩٩٧.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة، الذي يود أن يطرح سؤالا ذا طابع تنظيمي.

السيد أكالوفسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني لم أسمع مشروع برنامج العمل المطروح للإقرار. وهل أقر أم لا؟ إنه على حد علمي لم يقر. ولكني أود أن أثير سؤالا يتصل ببرنامج العمل المقترح. كما أوضح الرئيس، لدينا بندان مدرجان على جدول الأعمال لابد من إنهائهما في هذه الدورة: نزع السلاح النووي واستعراض إعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح.

وإذا نظرنا إلى برنامج العمل المقترح، لوجدنا أنه لدينا، خلال هذا الأسبوع، ثمان جلسات مخصصة لنزع السلاح النووي، وست جلسات مخصصة لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي، وجلستين فقط مخصصتين لاستعراض اعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح.

وهذا يبدو لنا أمرا لا يتسم بالتوازن. وخاصة بالنظر إلى أن علينا أن نكمل هذين البندين. ولذلك، ينبغي لنا إما أن ننقح برنامج هذا الأسبوع أو أن نكرس وقتا أكثر بكثير للبند الثالث المدرج في جدول الأعمال في الاسبوع المقبل حتى نتمكن من إكمال البندين بنهاية الاسبوع المقبل.

ولدي نقطة أخرى. في ملاحظاتكم الافتتاحية، أوضحتم، سيدي الرئيس، أنكم تخططون لعقد جلسة للجنة الجامعة لتناول جدول أعمال العام المقبل. وهذا لا يبدو لنا إجراء مناسبا. فجدول أعمال العام المقبل يتقرر كما نعلم جميعا، في الدورة التنظيمية في ضوء المشاورات غير الرسمية المحتملة التي قد تجرى بين هذه الدورة الموضوعية وبين الدورة التنظيمية في شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل. ولذلك، فإن القيام بمناقشة المسائل المتعلقة بجدول أعمال هيئة نزع السلاح للعام المقبل بشكل رسمي في هذه الدورة يبدو لنا غير ملائم.

ووفد بلدي لا يعارض بالتأكيد إجراء أية مشاورات غير رسمية قد يريد الرئيس أو آخرون القيام بها بشأن هذا الموضوع، ولكن أن تجرى مناقشة رسمية في لجنة جامعة أو في أي مكان آخر فهذا يبدو لنا غير مناسب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أذكر بأن الورقة غير الرسمية بشأن الجدول الزمني للعمل في هذا الاسبوع ليس من المفترض أن تقرها الهيئة بشكل رسمي. إنها ورقة غير رسمية اتفق عليها رؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة. وجرى القيام بذلك بموافقتهم جميعا. وأنا أفهم أن الفريق العامل الثالث الذي يتناول استعراض إعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح، يرغب في ألا تبدأ الجلسات إلا بنهاية هذا الاسبوع وبسبب استعدادات معينة يحتاج إليها لبدء الفريق العامل. إن برنامج العمل والجدول

الزمني للعمل مجرد دليلين فقط ويوضعان لعلم الوفود فقط.

وفيما يتعلق بنيتي عقد مناقشات غير رسمية - وليس مناقشات رسمية - بشأن بند جديد محتمل للعام المقبل، فإنني بطبيعة الحال تحت تصرف هيئة نزع السلاح، وأية طريقة ترغب الهيئة في اتباعها بشأن هذا الأمر ستكون مقبولة لي ولمكتب الهيئة. إنني أذكر هذا فقط لأننا سننهي هذا العام بندين، وأعتقد أنها ستكون فكرة طيبة لو أن الوفود أمكنها أن تعد نفسها أو، إن كانت لديها اقتراحات محددة في هذا الخصوص، أن تناقشها بشكل غير رسمي. وإذا ما تحقق توافق الآراء، فيمكنها أن تناقش هذه القضية رسميا في وقت لاحق.

إنني ليست لدي أي نية للحكم مسبقا على هذه القضية. وآمل أن يرضي هذا ممثل الولايات المتحدة.

السيد أكالوفسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، إنني أقدر شرحكم للوضع الخاص بالورقة التي تتضمن برنامج العمل المقترح. ويبدو أن تعليقاتكم تبين أن جدول أعمال الأسبوع المقبل سيكون مختلفا تماما فيما يتعلق بتخصيص الوقت للبنود المختلفة. وعلى هذا الأساس ليس لوفد بلدي، بطبيعة الحال، تعليقات أخرى على هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بالمشكلة الأخرى، فالنقطة هي أنه حتى إذا ما أجرينا هذه المناقشات في لجنة جامعة، فإن البند سيناقش بشكل رسمي. وأنا أعلم أن اللجنة الجامعة لا تعد لها محاضر، ولكنها اجتماع رسمي للهيئة. وسيكون أمرا لم يسبق له مثيل، على حد علمي، أن يعقد، خلال دورة موضوعية، اجتماع رسمي أيا كان نوعه، مكرس لموضوع جدول الأعمال. ولذلك وبصراحة سيظل وفد بلدي يواجه مشاكل بالنسبة لهذا النهج.

وأقترح أنه إذا ما كان الرئيس يرغب في تجميع وجهات نظر الوفود بشأن البنود الممكنة لجدول أعمال العام المقبل، أو إذا أرادت وفود أخرى مناقشتها، فينبغي له أن يجري اتصالات أو مشاورات غير رسمية بشأن الموضوع بدلا من الحصول على الآراء خلال اجتماع اللجنة الجامعة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني بالتأكيد سآخذ ملاحظات ممثل الولايات المتحدة في هذا الصدد بعين الاعتبار.

السيد هوفمان (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم على انتخابكم لمنصب الرئاسة. إنني واثق من أننا سنتمكن، تحت قيادتكم، من انهاء العمل بشأن البندين، حسبما هو متعين علينا. ونحن، بالطبع، سندعمكم في هذا الصدد.

صحيح إنني استشرت بشأن برنامج العمل هذا. ولقد وافقنا على أن برنامج عمل الأسبوع المقبل سيكون مختلفا تماما، وإن الوقت المتاح للفريق العامل الثاني سيكون أقل بكثير. وربما كان من المفيد أيضا أن يرى الممثلون برنامج العمل الآن، كيما يتمكنوا من الاستعداد بشكل أفضل للقيام بمهامهم في الأسبوعين الحالي والمقبل.

وبالنسبة لموضوع آخر، أود أن أشير إلى ملاحظات ممثل الولايات المتحدة. إنني أتذكر أننا أجرينا مناقشات في هيئة المكتب خلال الدورة التنظيمية لهيئة نزاع السلاح عن البنود التي قد تبحث في السنة اللاحقة. ثم جرت متابعة هذا الموضوع في المناقشات مع الممثلين الحاضرين في نيويورك. ويجب علي أن أقول إنني أود إجراء هذه المناقشات هنا لأنني حاضر هنا الآن. وقد فعلنا ذلك أيضا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر على هامش اجتماعات اللجنة الأولى، وينبغي لنا أن نفعل نفس الشيء هذه السنة، لأنه عندما لا يكون الممثلون في جنيف حاضرين فإننا نواجه أحيانا بمفاجآت أنا شخصيا لا أستسيغها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أرد فورا على ما قاله ممثل ألمانيا توا. لقد كنت أفكر في اعداد برنامج العمل للأسبوع المقبل على أساس ما سيحدث في بداية هذا الأسبوع. ولا أعتقد أن من السهل علينا أن نضع فورا برنامج عمل

الأسبوع الثاني. فلا بد لنا أن نرى سير عمل الأفرقة العاملة خلال اليومين الأولين أو الأيام الثلاثة الأولى من أجل التوصل إلى برنامج سليم.

وحسبما قلت، كنت أنوي أن أعقد يوم الخميس أو الجمعة اجتماعا للمكتب لمناقشة البنود الجديدة والجدول الزمني للعمل في الأسبوع المقبل. ولكنني بالطبع تحت تصرف الهيئة وسأمتثل لقرارها فيما يتعلق بكيفية تناول هذه القضية بالذات.

السيد جرشويسكي (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن تأييدي وتقديري لبرنامج عمل الأسبوع المقبل الذي وضعتموه، سيدي الرئيس، والأسلوب الذي اتبعتموه في اعداده. ويبدو لي أنه اسلوب عملي ومنطقي.

ثانيا، فيما يتعلق بالفرصة التي تعتزمون توفيرها لنا لمناقشة البنود الجديدة، فانني اعتقد أنه اقتراح قيم ينبغي لنا أن نأخذ به كوسيلة للنهوض بالمناقشة وصقل أفكارنا حول هذا الموضوع. إننا نعلم، بالطبع، أن الجمعية العامة ستبت في هذا الموضوع في الخريف المقبل، ولكن يبدو لنا أن هذا ينبغي ألا يحول دون اعراب الوفود عن آرائها وصقل أفكارها هنا.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.